

مما يجذب اهتمام المستثمرين

اقتصاديون: الاستثمار في العقار والأسهم يمتاز بسرعة دوران السيولة



الاستثمار في العقار يجذب المستثمرين بقوة

رأى اقتصاديون كويتيون أن الاستثمار في القطاع العقاري وأسواق الأسهم يتميز بسرعة دوران السيولة المالية والعوائد مما يحظى باهتمام المستثمرين لاسيما لتأخيه الجمع بين العمل في الأسهم والعقارات واقتناص الفرص المناسبة. وأوضح الاقتصاديون أن هناك نوعاً من المستثمرين يجمع بين العمل في الأسهم والعقارات واقتناص الفرص المناسبة في أي وقت مما يقلص المخاطر بسبب توزيعها على أكثر من مجال. وقال الرئيس التنفيذي في شركة (الريادة) للتطوير والاستثمار مهند الصانع إن المستثمر في سوق الأسهم يواجه مخاطر عالية لأنه يتعرض إلى جملة من التطورات المتلاحقة على مدار الجلسة الواحدة. وأكد الصانع ضرورة إلمام المستثمر في سوق الأسهم بكل أخبار الشركات المدرجة للحفاظ على استثماراته رغم أنها معرضة للمضاربات وعمليات جني الأرباح وغيرها من الأمور الفنية.

وأوضح أن المستثمر في القطاع العقاري يتطلع للاستقرار الراسمي حتى إن كانت عوائده طويلة المدى مضيقاً إن الاستثمار في القطاع العقاري لا يشترط ضرورة حذر المستثمر بشكل مستمر على خلاف الاستثمارات في أسواق الأسهم. وذكر أن حجم المخفلة التي يمتلكها أي مستثمر تحدد بوضوح استثماراته مبيّناً أن الاستثمار في العقار يحتاج إلى مخفلة مالية كبيرة لاختيار عقارات متنوعة بقطاعاتها على عكس الاستثمار في أسواق الأسهم. إن جانيه قال مستشار مجلس الإدارة في شركة (أرزا كابيتال) صلاح السلطان إن المستثمر العقاري يرغب دائماً في عوائد

تتراوح بين 5 و6 في المئة. وذكر السلطان أن المستثمر في أسواق الأسهم يمكنه التصرف بسيولته المالية من خلال بيع الأسهم وعمليات جني الأرباح عبر عمليات الشراء أو البيع. وأضاف أن المستثمرين يرون أن القطاع العقاري آمن في حال ارتفاعه على نقبض قطاع الأسهم الذي يحمل في طياته مخاطر جمة قد تكبدهم خسائر لاسيما إذا تعرض إلى العمليات المضاربة الحادة وهو ما يعانيه المستثمرون الجدد. وأوضح أن المستثمر الكويتي يبحث عن الفرص المواتية في أي مجال لافتاً إلى أن الكويتيات يموت.

لهن نصيب كبير في الاستثمار بالقطاع العقاري. بدوره قال عضو مجلس الإدارة في بنك الكويت الدولي الدكتور حيدر الجمعة إن المستثمر العقاري ينتقل سنوات حتى يجني أرباحه الاستثمارية في حين يرغب المستثمر في البورصة في تحقيق الأرباح سريعاً. وأضاف الجمعة أن بعض المستثمرين يرون الاستثمار في قطاع العقار أكثر أماناً من أسواق الأسهم التي تتعرض لعمليات جني أرباح سريعة وضغوطات وغيرها لافتاً إلى القاعدة الذهبية القائلة إن «العقار يمرض ولا يموت».

وبين أن المستثمر الذكي يحدد مسار استثماراته وفق متطلبات حياته المعيشية وظروف احتياجاته للأموال لافتاً إلى أن الاستثمار في العقار أثبت أنه «الأمثل وعوائده مضمونة 100 في المئة على خلاف الأسهم التي تكون عرضة للخسائر». من ناحيته قال المدير العام لشركة (ميندا) للاستشارات المالية والاقتصادية عدنان الدليمي إن القطاع العقاري الدليمي حالياً الركود وتداولاته لم تعد كما كانت في 2008 مضيقاً إن أسواق الأسهم لديها تداولات قوية. وأشار الدليمي إلى ضمان

تمثلت في انتفاء صلاحية بعض المواد الغذائية ووجود عفن ظاهري «التجارة» ترصد عددا من المخالفات التجارية تمهيدا لإحالتها إلى النيابة

أكدت الوزارة حرصها على ضمان وحماية بيئة الأعمال التجارية والصناعية والعمل على ضمان تدفق السلع والخدمات مع تأمين مخزون استراتيجي بصورة دائمة ومستمرة والتحقق من شروط المنافسة ومنع الاحتكار والمخالة في الأسعار والعمل على مطابقة السلع والخدمات للمواصفات القياسية القانونية. وبمقتضى قانون الوزارة رقم 62 لسنة 2007 في شأن قمع الغش في المعاملات التجارية على أن تكون عقوبة الحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وغرامة لا تتجاوز 20 ألف دينار كويتي أو إحدى هاتين العقوبتين إذا كانت المواد أو العقاقير أو المنتجات المغشوشة أو الفاسدة أو التي انتهت صلاحيتها ضارة بصحة الإنسان. ونحولي وزارة التجارة والصناعة دعم النشاطات التجارية والاقتصادية في البلاد والإشراف عليها وتوفير السلع والمواد والخدمات إضافة إلى إشرافها على الشركات والحلات التجارية وأعمال التسجيل التجاري وفقاً لأحكام القوانين واللوائح.

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية رصد عدد من المخالفات التجارية لمحال تقوم ببيع سلع ومنتجات منتهية الصلاحية وعدم التزامها بالتخفيضات وذلك تمهيدا لإحالتها إلى النيابة التجارية. وقالت الوزارة إن فريق الطوارئ في منطقة الصديق التابع لقطاع الرقابة التجارية وحماية المستهلك تمكن من إحباط عدد من المخالفات تمثلت في انتهاء صلاحية بعض المواد الغذائية ووجود عفن ظاهري في بعض المنتجات فضلاً عن وجود سلعين اثنين على سلة واحدة. وأضافت أن هذه المخالفات تم تحويلها إلى لجنة المحاضر في الوزارة تمهيدا لإحالتها إلى النيابة التجارية خلال الفترة المقبلة واتخاذ الإجراءات القانونية حيالها. وأكدت الوزارة حرصها على حسن تنظيم العمل التجاري في البلاد ورعاية مصالح الجميع سواء كانوا تجاراً أو مستهلكين وتوفير الحماية القانونية للمصلحة العامة وللمتعين بالنشاط التجاري.

بورصة الكويت تطلق موقعها الإلكتروني الجديد



شعار البورصة

وتشتمل صفحة باب اللوائح على كتب لوائح بورصة الكويت ولوائح هيئة أسواق المال في حين يتضمن باب الإصاحات والإعلانات نظام التداول وإفصاحات الأشخاص المطلعين وإعلانات اليوم. كما يتضمن باب الإفصاحات والإعلانات التقرير الدوري للإفصاح عن التغير في المصالح وإفصاحات الشركات ونتائج الجمعيات العامة وإعلانات الجلسة السابقة. وتعمل بورصة الكويت من خلال رؤيتها الجديدة على تنمية أسواق مالية قوية تتمتع بسيولة ومصدقية عالية لفتح المجال أمام الجهات المصدرة ل الأوراق المالية للتواصل مع رؤوس الأموال والمستثمرين بهدف تفعيل فرص متنوعة للعائد على الاستثمار.

أطلقت بورصة الكويت أمس الاثنين موقعها الإلكتروني الجديد مع مساهمة معاملات عام 2017 متضمناً ترميمات جديدة تحتوي على رسومات بيانية ومستجدات الأخبار على مدار ساعات الجلسة ورثاً جديداً للأحداث والمعاملات. وتحتوي الصفحة الرئيسية للموقع الجديد (beta.boursakuwait.com.kw) على ملخص للتقارير الشهرية وحركة مؤشرات القطاعات المدرجة إضافة إلى ملخص للتداولات على مدار الجلسة الواحدة. ويتضمن الموقع كذلك ترميمات يضم كلا من السوق الرسمي والصفاقات ذات الطبيعة الخاصة والبيانات التاريخية والبيانات المالية والنشرة والرسم البياني والخدمات خارج المنصة.

«علي عبد الوهاب المطوع التجارية» تستقبل 2017 بتشكيلة جديدة من الأثاث الخارجي

العصري وبأسعار مميزة. وقال المدير العام في إدارة الأثاث السيد/ مبارك عبدالحسن العلي: «لقد استطاعت شركة علي عبد الوهاب المطوع التجارية خلال الخسفين عاماً للماضي أن تحقق مركزاً ريادياً في سوق الاستثمار الكويتي وتكون المقصد الأول والرئيسي للعائلة الكويتية وأن تجعل من منتجاتها بصفة في كل بيت. وإننا من خلال طرح هذه التشكيلة الجديدة والعرض الحضري نواصل حرصنا على أن تكون عند حسن ظن عملائنا وأن تجاري الحياة العصرية وفصول السنة بكل تقاليدها، كما نسعى دائماً إلى خدمة العملاء بشكل ممتاز، وتوفير راحة مثالية غير مسبوقة لهم من خلال الجمع بين الجودة الفائقة والأسعار المميزة».

أعلن قطاع الأثاث والمفروشات في شركة علي عبد الوهاب المطوع التجارية عن طرحه تشكيلة جديدة من الأثاث الخارجي الخاص بالحدائق والمساح والشرفات، إلى جانب عرض حضري يمتد لنهاية الشهر الحالي وينمّل في الحصول على قسيمة شرائية بقيمة 25 دك مع كل عملية شرائية بقيمة 100 دك من أي من معروضات قطاع الأثاث والمفروشات. تشمل التشكيلة الجديدة خسبسات متنوعة من أثاث الصدايق والشرفات والشاليهات والمساح، كاطقم المفروشات وكراسي الشمس والأرجوحات والأرضيات والمظلات والطاولات، والمصممة جميعها من أجود المواد الأولية من علامات تجارية عالمية بفاصل

سوق العمل الألمانية تستقبل العام الجديد بأرقام تشغيل قياسية

المناضي من خلق 160 ألف فرصة عمل جديدة لبلغ العدد الإجمالي للعاملين في العمل في ألمانيا 1.8 مليون شخص فقط. وبفضل هذه الأرقام تحل سوق العمل الألماني مع بداية العام الجديد المركز الثاني بعد التشيك على صعيد أدنى نسب البطالة بين دول الاتحاد الأوروبي وأبلغت نسبة البطالة فيها أربعة بالمئة.

أعلنت ألمانيا أن سوق العمل استقبلت العام الجديد بتقديم أرقام تشغيل قياسية وغير مسبوقة منذ أعادة توحيد ألمانياين قبل أكثر من 25 عاماً. وقال مكتب الإحصاءات الألماني الاتحادي في مقره بمدينة (ميسبان) جنوب وسط ألمانيا أن عدد العاملين في معظم القطاعات الاقتصادية الألمانية بلغ في بداية العام

إيران تعلن توقف امدادات الغاز من تركمانستان إثر خلافات مالية

جعلها تقطع صادرات الغاز إلى إيران منذ صباح اليوم الأحد. وكانت طهران وعشق آباد اتفقتا بعد مفاوضات جرت على مدى ثلاثة أيام على استمرار العمل باتفاق توريد الغاز بينهما لمدة خمس سنوات إضافية قبل أن تقوم تركمانستان بإيقاف العمل بهذا الاتفاق. وسبق أن أوقفت تركمانستان توريد الغاز إلى المناطق الشمالية والشرقية من إيران مطالبة إياها بتسديد متأخرات بقيمة 1.8 مليار دولار تعود إلى عامي 2007 و 2008 الأمر الذي ترفضه طهران.

طهران في ذروة موسم البرد على غرار ما حدث في عام 2007 ما اضطر إيران للقبول بزيادة سعر الغاز تسعة أضعاف". وأوضح البيان أن إيران سددت خلال الاعوام الثلاثة الماضية تكاليف شراء الغاز التركياني مضيقاً أن الجانبين اتفقا خلال الأيام الماضية على كيفية دفع باقي الديون الإيرانية مع احتفاظ إيران بنقودها في الخسائر من ناحية "الكم والكيف". وأشار إلى أن الشركة التركمانية طالبت طهران بالإسراع في تسليم الأموال التي دار الخلاف حولها في المفاوضات التي جرت مؤخراً الأمر الذي

أعلنت شركة الغاز الوطنية الإيرانية أن تركمانستان قطعت إمدادات الغاز الذي تستورده طهران بموجب اتفاق وقعه الجانبان قبل عشرين عاماً وذلك إثر خلافات مالية. واتهمت الشركة الإيرانية في بيان صحفي تركمانستان "بالإخلال بمبدأ حسن الجوار ووضع العراقيل لقطع تدفقات الغاز المخصص لتغطية حاجات المناطق الشمالية والشرقية من البلاد". وقال البيان "إن (شركة تركمانستان غاز) المعنية بتصدير الغاز التركياني إلى إيران أقدمت في قترات متفرقة على وقف امدادات الغاز إلى